دور سياسة التجديد الفلاحي التي تضمنها البرنامج الخماسي 2009-2014 في تعزيز رأسمال القطاع الفلاحي الجزائري

- أ. د . سليمان بلعور* **- أ. لخميسي الواعر****

تاريخ الايداع:2017/11/30 تاريخ القبول:2017/12/23 تاريخ النشر:2018/09/30

الملخص :

هدفت هذه الورقة البحثية إلى محاولة معرفة مساهمة السياسة الفلاحية الجديدة في رفع الرأسمال الفلاحي الجزائري خلال الفترة **2009-2015**، وذلك بالاعتماد على تطور بضع المؤشرات(إجمالي تكوين الرأسمال الثابت ؛معدل مساحة الأراضي الفلاحية ؛معدل استخدام العتاد الفلاحي ؛معدل استخدام الأسمدة).

وقد خلصت الدراسة إلى أن تطور معدل مؤشرات الرأسمال الفلاحي في الجزائر تعتبر متواضعة مقارنة بالمخصصات المالية التي وضعتها الحكومة لدعم هذا القطاع في ظل هذه السياسة الجديدة والذي بلغ حوالي **1000** مليار دينار. وهذا ما يدعو إلى المطالبة بإعادة مراجعة سياسة الدعم المنتهجة من قبل الحكومة اتجاه القطاع الفلاحي.

الكلمات المفتاحية : التجديد الفلاحي ؛التمويل الفلاحي ؛الرأسمال الفلاحي ؛القطاع الفلاحي.

Abstract:

This paper aims at trying to know the contribution of the new agricultural policy in raising the Algerian agricultural capital during the period 2009-2015, based on the development of a few indicators (gross fixed capital formation, average area of agricultural land, average utilization of agricultural equipment, utilization rate of fertilizer).

The study concluded that the development of the indicators of agriculture capital in Algeria is modest compared to the financial allocations set by the government to support this sector under this new policy which amounted to about 1000 billion dinars. This calls for a re-review of the government's subsidy policy towards the agricultural sector.

Keywords: Agricultural renewal, Agricultural finance, Agriculture capital, Agricultural sector.

* أستاذ دكتور، مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية، جامعة غرداية.
** طالب دكتوراه، مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية جامعة غرداية.

مقدمة

يعتبر موضوع الأمن الغذائي أحد أهم المواضيع التي شغلت الرأي العام العالمي وبخاصة بعد سنة **2008**، كونها شهدت ارتفاعا في أسعار المنتجات الفلاحية وتراجعا في نسب التغذية لدى الأفراد.

والجزائر كغيرها من الدول النامية التي لم تسلم من هذه الأحداث كونها تعد من الدول المستوردة للغذاء، ما جعلها تفكر جديا في تحسين أداء القطاع الفلاحي من خلال إطلاق مجموعة من البرامج والسياسات التي تعمل على رفع الإنتاج الفلاحي واستدامته، وتذليل مختلف العراقيل التي حالت دون رقي هذا القطاع وبخاصة مشكلة توفير الرأسمال المناسب. كون القطاع الفلاحي يتسم بضخامة الرأسمال، وأنه يعد من بين أحد أهم عوامل الإنتاج الفلاحي، حيث يعمل على توفير مختلف الاحتياجات الإنتاجية(مستلزمات آلات معدات ... وغيرها) التي تعمل على استغلال باقي العوامل.

إشكالية الدراسة

من خلال ما سبق يتضح أن برنامج التجديد الفلاحي موجه بنسبة كبيرة لتعزيز وتطوير الرأسمال الفلاحي من كل جوانبه. وبناءا على هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية :

ما هو دور سياسة التجديد الفلاحي التي تضمنها البرنامج الخماسي 2009-2014 في تعزيز رأس مال القطاع الفلاحي الجزائري ؟

الإشكاليات الفرعية

إن التساؤل الرئيسي للدراسة يؤدي بدوره إلى طرح جملة من التساؤلات الفرعية مفادها :

1- هل هناك تطور في قيمة الرأسمال الفلاحي الثابت في ظل سياسة التجديد الفلاحي ؟

2- ما انعكاس سياسة التجديد الفلاحي على تطور مساحة الأراضي الفلاحية في الجزائر ؟

3- هل بإمكان سياسة التجديد الفلاحي تحسين معدلات استخدام العتاد الفلاحي في الجزائر ؟

4- ما مدى مساهمة سياسة التجديد الفلاحي في الرفع من معدل استخدام الأسمدة الكيماوية في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة :

كإجابة مسبقة على تساؤلات الدراسة، يمكن بناء جملة من الفرضيات تتمثل في:

1- بالنظر إلى الوضعية المالية للدولة الجزائرية خلال فترة تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي، فإنه يمكن الرفع من قيمة إجمالي تكوين الرأسمال الفلاحي الثابت.

2- بإمكان سياسة التجديد الفلاحي المساهمة في توسيع المساحة الفلاحية، في ظل البرنامج المنبثق من هذه السياسة والمخصص للعقار الفلاحي.

3- بما أن عصرنة القطاع الفلاحي يعد أحد أهداف سياسة التجديد الفلاحي، يمكن من خلاله تحسين معدلات استخدام العتاد الفلاحي في الجزائر.

4- يمكن أن يكون هناك تطور ايجابي في معدل استخدام الأسمدة الكيماوية الفلاحية في ظل سياسة التجديد الفلاحي.

منهج الدراسة :

بغية تحقيق أهداف الدراسة، والإجابة على التساؤلات المدرجة ضمنها، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي، الذي يساعد على وصف مؤشرات وبيانات مختلف متغيرات الدراسة خلال فترة سياسة التجديد الفلاحي، ثم العمل على تحليلها بما يجيز توضيح العلاقة بين سياسة التجديد الفلاحي والرأسمال الفلاحي كمتغيرات رئيسية في هذه الدراسة.

هيكل الدراسة :

سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور:

المحور الأول: مضمون سياسة التجديد الفلاحي (**2009-2014**).

المحور الثاني: تمويل القطاع الفلاحي في ظل سياسة التجديد الفلاحي.

المحور الثالث: تقييم تطور الرأسمال الفلاحي الجزائري في ظل سياسة التجديد.

أولا : مضمون سياسة التجديد الفلاحي(2009 – 2014)

لقد أدت التطورات التي حصلت على القطاع الفلاحي، وبخاصة بعد أزمة الغذاء العالمية سنة **2008** إلى تبني الحكومة الجزائرية نهج جديد اتجاه القطاع الفلاحي من خلال تسطير سياسة جديدة تتوافق وطموحات هذا القطاع.

1- التدابير العامة للسياسة الجديدة

شرع في تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في عام **2008**، وأساس هذه السياسة يتمحور حول تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي. وتستند هذه السياسة الجديدة على تحرير المبادرات والطاقات، عصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها بلدنا[1]. فباشرت من خلال هذه السياسة العمل على رفع الإنتاج الفلاحي من خلال توفير مختلف الاحتياجات الواجبة وخاصة منها المالية حيث قدر مبلغ الدعم المخصص لتغطية البرنامج الخماسي بحوالي **1000** مليار دينار أي **13.5** مليار دولار يغطي الفترة **2009-2014**[2] وهذا لتكملة الجهود السابقة.

كما يتضمن برنامج التجديد الفلاحي تعزيز إنتاجية الرأسمال من خلال عصرنة وتحديث القطاع الفلاحي(المكننة الفلاحية الأسمدة وغيرها). وهذا من اجل زيادة القدرة الإنتاجية للوحدات الفلاحية المختلفة. كما أشار قانون التوجيه الفلاحي في طياته إجراءات تخص الرأسمال الفلاحي نجد منها:[3]

- استحداث قروض بدون فوائد لفائدة المستثمرات الفلاحين والمربين.

- إقرار دعم لتكاليف اقتناء وإعادة إنتاج البذور والغراس، وكذا دعم أسعار اقتناء الأسمدة بنسبة **20%**.

- إقرار دعم عمومي لأسعار العتاد الفلاحي ومعدات الري المقتصد للماء بنسبة تتراوح من **25%** إلى **45%** فضلا عن القروض الإيجارية.

- إعفاء الإيجارات المدفوعة في إطار عقود القروض الإيجارية الخاصة بالعتاد الفلاحي المنتج في الجزائر من الرسم على القيمة المضافة.

- تحديد التدابير اللازمة وتنفيذها، من اجل إعادة تأهيل المؤسسات العمومية التي تنشط في إنتاج المعدات والتجهيزات المخصصة للفلاحة.

- إعفاء آلات الحصاد والدرس المصنعة بالجزائر من الرسم على القيمة المضافة.

التشجيع على إنشاء مستثمرات جديدة من خلال رفع مساحة المستثمرة بـ **5** و **10** هكتارات وذلك حسب كل منطقة.

يظهر من خلال التدابير السالفة الذكر إدراك الحكومة الجزائرية لأهمية الرأسمال الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي، وخاصة بعدما أشارت بعض التقارير المعدة من قبل خبراء الفلاحة إلى أن هناك تراجع حاد في العتاد الفلاحي، وهذا بفعل الامتلاك الطويل الأمد وغياب الصيانة الدورية مما اثر على الإنتاج الفلاحي بشكل كبير.

2- التدابير الخاصة بالعقار الفلاحي

كما انبثق في ظل سياسة التجديد الفلاحي القانون رقم **10-03** المؤرخ في **15** أوت **2010** والذي يحدد شروط وطرق استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للقطاع العام. وقد جاء هذا القانون لإعطاء نفس جديد لطريقة استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة بعدما كانت تستغل في إطار التشريع الصادر **1987**، ليشمل مجال تطبيقه الأراضي الخاضعة لقانون **87-19** والتي تقدر ب **2.5** مليون هكتار، حيث يشكل الامتياز نمط استغلال الأراضي الفلاحية، أي بمعنى يتم تحويل عقد حق الانتفاع الدائم الذي كان معمول به في القانون السابق إلى حق الامتياز لمدة **40** سنة قابلة للتجديد[4].

يتضح من خلال نص هذه المادة تشجيع الدولة لأصحاب المستثمرات الفلاحية بغية الرفع من القدرات الإنتاجية لها، حيث يعمل هذا القانون على تعزيز القدرات التمويلية للفلاح من خلال تقديم هذه الأراضي كضمان أمام الجهات المعنية بعملية تمويل القطاع الفلاحي، مما يسمح خاصة بتوسيع منح القروض المتوسطة والطويلة الأجل التي تعمل على تحديث وتطوير القطاع الفلاحي(جلب مختلف المعدات والآلات الفلاحية والثروة الحيوانية وتوسيع المساحات الزراعية من خلال المزيد من عمليات الاستصلاح وغيرها).

ثانيا : تمويل القطاع الفلاحي في ظل سياسة التجديد الفلاحي

منذ مطلع سنة **2000** أقرت الحكومة الجزائرية مجموعة من التدابير التي تخص تمويل القطاع الفلاحي وذلك من أجل تحقيق الأهداف المرسومة وتجسيدها على ارض الواقع، ومن بينها تحسين الإنتاج الوطني من خلال عصرنة القطاع الفلاحي. وقد جاءت مخصصات التمويل الفلاحي وفق برامج مختلفة ووفق متطلباتها، حيث قدر حجم تمويل الفلاحة في ظل مخطط الإنعاش الاقتصادي والذي يغطي الفترة **2001- 2004** حوالي **65.4** مليار دينار، ثم بعد ذلك تلاه

مخطط دعم النمو والذي يغطي الفترة **2005-2009** والذي قدرت مخصصاته بحوالي **300** مليار دينار.

إن حجم القرارات المتخذة في سياسة التجديد الفلاحي حتم على الدولة إعداد ميزانية تكون بحجم التحديات المعلنة حيث تم تخصيص مبلغ حوالي **1000** مليار دينار لتمويل هذه البرامج وذلك في إطار المخطط الخماسي الذي يغطي الفترة **2009– 2014**[5]. وبالمقارنة مع البرامج السابقة نجد أن هناك تطور ملحوظ في مخصصات تمويل القطاع الفلاحي، مما يصف موقع الفلاحة لدى الحكومة.

وفي نفس الإطار ومن أجل تعزيز تمويل القطاع الفلاحي وعصرنته فقد تم استحداث مجموعة من صناديق الدعم تمثلت في :[6] الصندوق الوطني لتنمية الاستثمارات الفلاحية.

- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.
- الصندوق الخاص لدعم مربي الماشية وصغار المستغلين الفلاحين.
- صندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية.

يتم من خلال هذه الصناديق تمويل ترسانة من التدابير الرامية إلى دعم تنمية النشاطات الفلاحية من خلال إعانات مالية تتراوح بين **20** و**30**٪ بهدف اقتناء البذور والأسمدة وكذا اقتناء آلات وتجهيزات فلاحية[7].

كما تم على مستوى البنك إعداد صيغ تمويلية متنوعة تتناسب وطموحات النشاط الفلاحي حيث تم اعتماد قرض الرفيق وهو قرض موسمي قصير الأجل أما فيما يخص القروض الممنوحة للرأسمال الفلاحي نجد كل من:[8]

- قرض التحدي وهو خاص بالتجهيز.
- قرض إيجاري وهو موجه للتجهيز بمعدات الفلاحة والسقي.

كما قامت الدولة بوضع برامج تتعلق بالقطاع الاقتصادي المرتبط بالفلاحة مع مرافقته، وذلك لتمكين الفلاحين من اقتناء العتاد الفلاحي من جرارات وآلات حصاد وتجهيزات الري وغيرها والمصنعة محليا، من خلال تعبئة المؤسسات الوطنية وتوجيهها لخدمة هذا القطاع عبر مجموعة من التحفيزات الاستثمارية المتنوعة[9].

ثالثا : تقييم تطور الرأسمال الفلاحي الجزائري في ظل سياسة التجديد

يعد الرأسمال من بين العناصر الفعالة في النشاط الفلاحي، حيث من خلاله تتم مختلف العمليات الإنتاجية. كما أن الرأس مال الفلاحي له أنواع ومؤشرات عديدة يمكن خلالها يمكن من خلالها قياس تطوره.

1- مفهوم الرأس مال الفلاحي

يستثمر المزارعون والحكومات لبناء الأصول التي تعزز الإنتاجية الفلاحية والنمو، والتي يعبر عنها برأس المال الذي يتكون من كل الأصول الملموسة وغير الملموسة، وينظر إليه غالبا من منظور الفئات التالية، والتي تتسم كلها بالأهمية بالنسبة للإنتاجية الفلاحية:[10]

- **الرأسمال الطبيعي :** وهو عبارة عن كل المواد الطبيعية التي تلزم الإنتاج الفلاحي مثل الأرض والماء وغيرها.

- **الرأسمال المادي :** وهو يمثل مجموعة الماكينات والآلات والأبنية والأراضي وغيرها من الأجهزة المتواجدة في المزرعة، وأيضا كل البنى التحتية المتواجدة خارج المزرعة.

- **الرأسمال البشري :** وهو الذي يتم الحصول عليه عن طريق مجموعة الممارسات التي ترفع من مهارات وقدرات العنصر البشري كالتدريب والتعليم وخدمات الإرشاد الفلاحي.

- **الرأسمال الفكري :** والذي يتم الحصول عليه عن طريق البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا الفلاحية وممارسات الإدارة مثل الهندسة الفلاحية والتهجين الفلاحي.

- **الرأسمال المالي :** وهو بالدرجة الأولى وسيلة للحصول على أنواع أخرى من رأس المال، ومع ذلك فإن الكثير من الاستثمارات التي يقوم بها الفلاحون لا تتم بالدرجة الأولى أو بصورة حصرية عن طريق الإنفاق المالي، وإنما عن طريق الزمن الذي يتم إنفاقه على مختلف الأنشطة الفلاحية كاستصلاح الأراضي أو تشييد بنايات وغيرها.

2- مؤشرات تطور رأس المال الفلاحي في الجزائر

تتنوع وتتعدد مكونات رأس المال الفلاحي ومن الصعب حصرها كلها في هذه الدراسة مما جعلنا نركز على ثلاثة مؤشرات تعتبر من وجهة نظرنا ذات أهمية نسبية بالنسبة للإنتاج الفلاحي، وهذا لا يعني أن بقية العناصر لا معنى لها بل لكل عنصر دور في العملية الإنتاجية فهي متكاملة فيما بينها.

المؤشر الأول : إجمالي تكوين الرأسمال الفلاحي الثابت

يعتبر هذا المؤشر أحد أهم المؤشرات المالية الكلية التي تقيس الرأس مال الفلاحي لدى منظمة الزراعة العالمية، حيث يعبر عن كل التحسينات التي تمس الأراضي الفلاحية ومشتريات الآلات والمعدات وما شابه ذلك. والجزائر أنفقت الملايير من الدينارات حسب ما ورد في سياسة التجديد الفلاحي، من أجل تكوين الرأسمال الفلاحي الثابت وهذا ما يظهر من خلال الجدول رقم(**01**) حيث أن هناك تطور ملحوظ في الرأسمال الفلاحي بالقيمة، حيث بلغ **7159367.6** دينار جزائري سنة **2015** مقارنة بما حقق سنة **2011** والذي بلغ **4620306.8** دينار جزائري وهذا ما يدل على أهمية الرأسمال الفلاحي بالنسبة للسياسة الفلاحية الجديدة. بينما نلاحظ على مستوى النمو السنوي لهذا الأخير نموا غير منتظم حيث سجلت أعلى نسبة نمو سنة **2013** والتي قدرت بحوالي **14**% وهذا راجع إلى كون هذه السنة تم فيها توسيع عمليات القرض ألإيجاري من منح عتاد جديد فقط إلى استبدال العتاد القديم مقابل مساهمة متوسطة تقدر بحوالي **40**% من ثمن العتاد الجديد مما شجع على استجابة الفلاحين، وبعد هذه السنة شهدت نسبة النمو تراجعا طفيفا حيث قدرت نسبة النمو سنة **2015** بحوالي **13**%.

المؤشر الثاني : تطور الأراضي الفلاحية

يعد مؤشر الأرض الزراعية أحد أهم مكونات الرأسمال الطبيعي بالنسبة للنشاط الفلاحي، حيث من دونها لا يمكن ممارسة النشاط الزراعي. والجزائر تتربع على مساحة فلاحية تقدر بحوالي **42** مليون هكتار[11]. وتحاول الجزائر من خلال مختلف السياسات الفلاحية المختلفة التوسيع من المساحة الفلاحية وتحقيق أكبر استغلال للأراضي الفلاحية وبخاصة كون السياسة المنتهجة في الجزائر هي توسعية ما يتطلب توافر أراضي فلاحية. والجدول رقم(**02**) الذي يظهر من خلاله أن هناك تطور في المساحة الفلاحية في الجزائر خلال فترة الدراسة وهذا ما يعكس الجهود الإنفاقية للدولة على الفلاحة حيث شهدت مساحة الأراضي الفلاحية القابلة للزراعة زيادة سنة **2015** حيث قدرت حوالي **8487854** هكتار وهذا مقارنة بما كانت عليه خلال البدايات الأولى لسياسة التجديد الفلاحي. وبالمقابل نجد أن نسبة النمو في المساحات المستصلحة منخفضة مقارنة مع الإمكانيات المالية التي سخرتها الحكومة حيث بلغت نسبة **0.6**%، وهذا ما يؤكده معدل نصيب الفرد من المساحة الصالحة للزراعة حيث قدرت

بحوالي **0.21** هكتار وهو أقل من المعدل العالمي المقدر بحوالي **1.02** هكتار للفرد الواحد.

المؤشر الثالث : المكننة الفلاحية

لقد أثبتت التجارب في مختلف أنحاء العالم وخاصة في الدول المتقدمة أن مكننة القطاع الفلاحي أمر ضروري لتطوير الناتج الفلاحي، حيث تقدر إنتاجية الأرض نتيجة إحلال الآلات بحوالي **20-30%** ومن بين الوسائل المطلوبة لتوفير المكننة هو مدى توفر رؤوس الأموال لاقتنائها[12]. والجزائر كغيرها من الدول سعت جاهدة لتغيير وتوسيع الحظيرة الوطنية للعتاد الفلاحي وخاصة في ظل سياسة التجديد الفلاحي. والجدول رقم (**03**) يوضح أن هناك تباين في تطور المكننة الفلاحية في الجزائر حيث يظهر أن حظيرة الجرارات شهدت نسبة نمو موجبة قدرت بحوالي **4.58%**، ويعد هذا التطور اقل من المعدل العالمي حيث قدر عدد الجرارات المحلي لكل **1000** هكتار بحوالي **10** جرارات بينما المعدل العالمي بلغ **20** جرار لكل **1000** هكتار. وكذلك الحال بالنسبة للحاصدات فهي الأخرى قد سجلت نسبة نمو سلبية حيث قدرت بحولي **-3.45%** وهذا ما يؤكده المدة المتوسطة للحصاد حيث بلغت حوالي**45** يوم حصاد بينما متوسط فترة الحصاد في العالم بلغت حوالي **25** يوم حصاد. ويرجع سبب تأخر تطور المكننة الفلاحية في الجزائر إلى تقدم عمرها حيث أن حوالي **80%** من العتاد الفلاحي المتواجد بالحظيرة الوطنية تجاوزت العمر الإنتاجي لها[13].

المؤشر الرابع : استخدام الأسمدة الكيماوية

تعد الأسمدة الكيماوية أحد مؤشرات الرأسمال المادي من بين المواد التي يتم من خلالها رفع درجة الخصوبة في التربة وهي على أشكال متنوعة، حيث نجد منها الأزوت **N** والفوسفور**P** والبوتاسيوم **K** [14]. مما يجعلها تساهم بنسبة كبيرة في رفع الإنتاج الفلاحي، والجدول رقم(**4**) يبرز لنا التطورات الحاصلة في استخدام الأسمدة الكيماوية للأراضي الفلاحية في الجزائر حيث عرفت تطور ملحوظ في المركبات الثلاثة وقدرت الكمية المضافة سنة **2014** بحوالي **45.42** كلغ للهكتار الواحد مقارنة على ما كانت عليه خلال متوسط الفترة **2008-2011** بحوالي **13.27** كلغ للهكتار الواحد، وبالرغم من التطور الذي شهده

استخدام الأسمدة إلا أنه يبقى بعيدا عن المستوى العالمي حيث بلغ معدل الاستعمال **45.42** كلغ للهكتار بينما وصل المعدل العالمي لاستخدام الأسمدة **96** كلغ للهكتار الواحد.

خاتمة

عملت الحكومة الجزائرية منذ تحسن وضعها المالي على محاولة تحسين أداء القطاع الفلاحي من خلال العمل على تطويره وعصرنه فروعه وبخاصة عند الإعلان عن السياسة الفلاحية الجديدة سنة **2009** والتي خصص لها مبلغ ضخم لدعم الاستثمار الفلاحي والذي قدر بحوالي **1000** مليار دينار، والذي وجه نصيب منه إلى تعزيز رأسمال القطاع الفلاحي الذي يلعب دور كبير في الرفع من الإنتاج الفلاحي.

إلا أن النتائج المتحصل عليها كانت متذبذبة بالنسبة لكل المؤشرات المعتمدة في هذه الدراسة. ويعزى ذلك إلى أسباب عديدة من أهمها غياب فعالية الرقابة على الأموال التي تمنح للفلاح وهذا بفعل تعدد صناديق الدعم مما يضعف الرقابة على تدفقاتها النقدية. وأيضا كون السياسة التمويلية التي يعتمدها بنك الفلاحة بدر، إذ أنها تركز على منح القروض القصيرة الأجل والتي تقدر بحوالي 67% من إجمالي القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي، بينما القروض الاستثمارية تحصلت على النسبة المتبقية **33%**[15] ما انعكس سلبا على تطوير وعصرنة القطاع الفلاحي. وكذلك الإجراءات المتعلقة بالعقار الفلاحي، والتسهيلات التي وضعتها الحكومة بيد الفلاح، هي الأخرى لم يكن لها صدى لدى البنوك بالرغم أنها من الضمانات الممتازة بالنسبة لها، ما جعل من عمليات الاستصلاح تشهد نموا متعثرا.

من خلال هذا الطرح عن سياسة التجديد الفلاحي ودعم الحكومة الجزائرية للرأسمال الفلاحي، نقترح التوصيات التالية :

- ضرورة إعادة النظر في طريقة إعداد السياسات الفلاحية وذلك من خلال إشراك جميع الأطراف ذات الصلة بالقطاع الفلاحي في صنع هذه السياسات.

- ضرورة إعادة النظر في تمويل بنك الفلاحة للقطاع الفلاحي، واستحداث صيغ تمويل خاصة بالاستثمار الفلاحي تكون في متناول كل الفلاحين.

- ضرورة تفعيل الرقابة على صرف الأموال الممنوحة في إطار الدعم الفلاحي، ومرافقة الفلاح عند صرفها.

- ضرورة تسوية المشاكل المتعلقة بالعقار الفلاحي وبخاصة في المستثمرات الفلاحية المنحلة والتي تشهد نزاعات فيما بين المستفيدين مما يحول دون استغلالها على أكمل وجه.

قائمة الجداول :

الجدول رقم (1): إجمالي الرأسمال الثابت الفلاحي بالقيمة في الجزائر خلال الفترة(2011-2015).

الوحدة: دينار جزائري

البيان	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي الرأسمال	4620306.8	4992412	5690894.4	6342764.9	7159367.6
معدل النمو السنوي %	6	8	14	11	13

Source: www.faostat.org, le 28/10/2017 a 14:30

الجدول رقم (2) : تطور مساحة الأراضي الفلاحية في الجزائر خلال الفترة(2008-2015)

الوحدة: هكتار

البيان	متوسط 2008-2012	2013	2014	2015	نسبة النمو 2008-2015	معدل نصيب الفرد من الهكتار	المعدل العالمي لنصيب الفرد من الهكتار
المساحة الفلاحية	8436650	8461880	8465040	8487854	0.6	0.21	1.02

Source: Office National Des Statistiques, **L'Algérie en Quelques Chiffres**, Edition 46, Alger, 2016, p : 37.

الجدول رقم (3): تطور العتاد الفلاحي في الجزائر خلال الفترة(2008- 2015)

الوحدة: وحدة

البيان	متوسط2008-2012	2013	2014	2015	نسبة النمو خلال الفترة 2008-2015	المعدل المحلي	المعدل العالمي
الجرارات	103793	103635	105789	108551	4.58	10 جرارات لكل 1000هكتار	20 جرار لكل 1000هكتار
الحاصدات	10135	9619	9713	9785	-3.45	45 يومحصاد	25 يوم حصاد

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد **36**، جامعة الدول العربية، **2016**، ص ص: **119-121**.

الجدول رقم (4): متوسط استخدام الأسمدة الكيماوية في الفلاحة خلال الفترة(2008-2014).

الوحدة: كلغ/هكتار

البيان	متوسط 2008-2011	2012	2013	2014	معدل الاستعمال المحلي	معدل الاستعمال العالمي
الأزوت N	6.1	8.9	5.3	31.59	45.42 كلغ/هكتار	96 كلغ/هكتار
الفوسفورP	4.2	6.4	6.69	8.85		
البوتاسK	2.97	4.09	3.05	4.98		
المجموع	13.27	19.39	15.04	45.42		

Source: www.faostat.org, le 28/10/2017 a 14:30

مصادر الدراسة:

1- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر-التجديد الفلاحي والريفي-** نشرة خاصة، **2012**.

2- Ministère de L'Agriculture et Développement Rural**, Les 30 Mesures Annoncées par son Excellence Monsieur le Président de la République**. sur le site www.MADR.dz le 27/10/2017 a 22 :10.

3- Ministère de L'Agriculture et Développent Rural, Présentation de la Politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du Programme Quinquennal 2010-2014, Novembre 2010, Algérie. sur le site www.MADR.dz le 27/10/2017 a 13 :10.

4- القانون رقم **10- 03** المؤرخ في **15** أوت **2010**، **حول تحديد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة.**

5- زهيري عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (2009/1980)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، **2014/2013**.

6- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي- عرض وآفاق-** نشرة خاصة، ماي **2012**.

7- قانون المالية التكميلي رقم **08-02** المؤرخ في **24-01-2008**.

8- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي- عرض وآفاق-**، مرجع سبق ذكره.

9- سفيان عمراني، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر**، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، **23-24** نوفمبر **2014**.

10- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة الأغذية والزراعة 2012**، روما، **2012**.

10- Ministère de L'Agriculture et Développent Rural, **Evaluation de la Mise en Œuvre des Programmes du Renouveau Agricole**, 21eme session d'évaluation trimestrielle, Alger, 11et 13 Décembre 2014.

12- زهيري عمار، مرجع سبق ذكره.

13- المرجع نفسه.

14- وزارة الإصلاح الزراعي، **الإرشاد الزراعي**، مجلة زراعية، العدد **52**، سورية، **2016**.

15- المعهد العربي للتخطيط، التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي، جسر التنمية، العدد **121**، الكويت **2015**.

16- www.faostat.org, le 28/10/2017 a 14:30.

17- Office National Des Statistiques, **L'Algérie en Quelques Chiffres**, Edition 46, Alger, 2016.

18- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد **36**، جامعة الدول العربية، **2016**.

19- www.faostat.org, le 28/10/2017 a 14:30.

(1) - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر- التجديد الفلاحي والريفي-** نشرة خاصة، **2012**، ص: **1**.

(2)- Ministère de L'Agriculture et Développent Rural, Présentation de la Politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du Programme Quinquennal 2010-2014, Novembre 2010, Algérie.

(3)- Ministère de L'Agriculture et Développement Rural**, Les 30 Mesures Annoncées par son Excellence Monsieur le Président de la République**. sur le site www.MADR.dz le 27/10/2017 a 22 :10.

(4) - القانون رقم **10- 03** المؤرخ في **15** أوت **2010**، **حول تحديد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة**، ص: **4-6**.

(5) - زهيري عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (2009/1980)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، **2014/2013**، ص: **65**.

(6) - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي- عرض وآفاق-** نشرة خاصة، ماي **2012**، ص: **28**.

(7) - قانون المالية التكميلي رقم **08-02** المؤرخ في **24-01-2008**، ص: **17**.

(8) - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي- عرض وآفاق-**، مرجع سبق ذكره، ص: **29**.

(9) - سفيان عمراني، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر**، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، **23-24** نوفمبر **2014**، ص: **10**.

(10) - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة الأغذية والزراعة 2012**، روما، **2012**، ص: **2**.

(11)- Ministère de L'Agriculture et Développent Rural, **Evaluation de la Mise en Œuvre des Programmes du Renouveau Agricole**, 21eme session d'évaluation trimestrielle, Alger, 11et 13 Décembre 2014.

[12]- زهيري عماري، مرجع سبق ذكره، ص: **132**.

[13] - المرجع نفسه، ص: **135**.

[14]- وزارة الإصلاح الزراعي، **الإرشاد الزراعي**، مجلة زراعية، العدد **52**، سورية، **2016**، ص: **58**.

[15] - المعهد العربي للتخطيط، التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي، جسر التنمية، العدد 121، الكويت 2015، ص: 19.